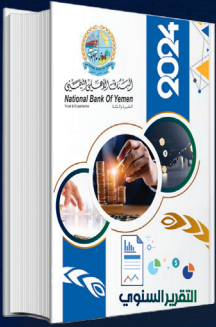


إنشرة فصلية تصدر عن البنك الأهلي اليمني - الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن

بينما يستند تصنيف مؤسسة (Bankers Almanac) العالمية إلى بيانات مالية ومؤشرات أداء مدققة ومراجعة ومعتمدة من الجهات الرسمية تُحدث وتصدر بصورة دورية سنوياً، مايمنح نتائجها مصداقية واسعة لدى المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم

البنك الأهلي اليمني يحافظ على المركز الأول بين البنوك العاملة باليمن في يوليو 2026



البنك الأهلي اليمني ينال جائزة «أفضل وأقوى بنك في اليمن»
للمرة السادسة على التوالي لعام 2026



البنك الأهلي اليمني
ينال جائزة «أفضل وأقوى بنك في اليمن»
للمرة السادسة على التوالي لعام

2026



البنك الأهلي اليمني مملوك للدولة 100%



بقلم/ولاء وديع ثابت القائم بأعمال رئيس التحرير

كلمة العدد



حين تتقدم المؤسسات... يبدأ ما هو أصعب

ليس الوصول إلى موقع متقدم هو الاختبار الأصعب الذي تواجهه المؤسسات؛ فالتحدي الحقيقي يبدأ غالباً بعد ذلك، عندما يصبح الحفاظ على المكانة أكثر صعوبة من بلوغها، ويغدو كل نجاح سابق مسؤولية تفرض مزيداً من العمل والتطوير. فالمؤسسات التي تتطلع إلى المستقبل لا تتعامل مع ما حققته باعتباره محطة للرضا، بل تنظر إليه بوصفه نقطة انطلاق نحو استحقاقات جديدة.

ومن هذا المنطلق، يواصل البنك الأهلي اليمني العمل على تعزيز قدراته المؤسسية وتطوير بنيته التقنية والمصرفية، في مرحلة يشهد فيها القطاع المالي تحولات متسارعة تفرض إعادة النظر باستمرار في أدوات العمل ونماذج الخدمة ومستوى الجاهزية لمتطلبات المستقبل. ولم تعد مكانة المؤسسات تقاس بحجم ما أنجزته فحسب، بل بقدرتها على استباق المتغيرات، وإدارة المخاطر، وبناء منظومات أكثر كفاءة وأماناً ومرونة.

ويأتي حفاظ البنك الأهلي اليمني على موقعه في صدارة البنوك اليمنية العاملة في اليمن، وفق أحدث تصنيف عالمي صادر عن مؤسسة Bankers Almanac في يوليو 2026م، ليعكس مساراً مؤسسياً متراكماً يقوم على الثقة والكفاءة والاستمرارية. غير أن دلالة هذا الإنجاز تتجاوز موقعاً في تصنيف دولي؛ إذ تضع البنك أمام مسؤولية أكبر تتمثل في مواصلة الاستثمار في مقومات القوة التي تحفظ قدرته على المنافسة والتطور.

وفي هذا السياق، تتخذ محطات هذا العدد (74) يوليو-سبتمبر 2026م دلالتها ضمن رؤية أوسع؛ إذ تشكل مشاركة البنك كشريك في تأسيس الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة خطوة ترتبط بمستقبل البنية التحتية للقطاع المالي، وما يمكن أن تسهم به من تطوير لمنظومة المدفوعات وتعزيز التكامل والكفاءة في الخدمات المالية والمصرفية.

وفي موازاة ذلك، يمثل توقيع الاتفاقية الاستشارية لتطبيق حوكمة المعلومات والتكنولوجيا وفق إطار COBIT

2019 توجّها نحو ترسيخ إدارة أكثر انضباطاً ووضوحاً للموارد والعمليات التقنية، وربطها بالأهداف الاستراتيجية ومتطلبات إدارة المخاطر والرقابة. فالتحول الرقمي لا يقوم على إدخال التكنولوجيا إلى بيئة العمل فحسب، بل يتطلب إطاراً مؤسسياً قادراً على توجيه هذا التحول وقياس أثره وضمان استدامته. كما يأتي عقد اختبار أمن وأداء نظام المحفظة الإلكترونية ليؤكد أن التوسع في الخدمات الرقمية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تعزيز الحماية والموثوقية والكفاءة. فثقة العملاء في الخدمات الرقمية لا تُبنى بالإتاحة وحدها، وإنما بقدرته المؤسسة على حماية بياناتهم، وضمان استمرارية الخدمة، والاستعداد المبكر للتحديات والثغرات التي قد تصاحب التطور التقني. إن هذه المحطات، على اختلاف مجالاتها، تلتقي عند معنى واحد: أن المستقبل المصرفي لا يُنتظر، بل يُبنى. ويبدأ بنجاح المؤسسات في اتخاذ القرارات التي قد لا تظهر نتائجها كاملة في اللحظة الراهنة، لكنها ترسم قدرتها على الاستمرار والتكيف والنمو في السنوات القادمة، انطلاقاً من التزام البنك بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية ترتقي إلى معايير الجودة، وتستجيب لاحتياجات العملاء، وتحقق تطلعات مختلف الأطراف ذات العلاقة، في إطار منفعة أوسع تعود على المجتمع والاقتصاد اليمني.

وفي هذا العدد، نضع بين أيديكم جانباً من هذه المسيرة؛ مسيرة مؤسسة تدرك أن ما تحقق لا يعفيها من مسؤولية ما لم يتحقق بعد، وأن التقدم الحقيقي لا يقاس فقط بالموقع الذي تصل إليه، بل بقدرتها على مواصلة السير عندما تصبح المحافظة على ذلك الموقع أكثر صعوبة. فحين تتقدم المؤسسات... يبدأ ما هو أصعب.

رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني يوقع إقرار ترخيص المحفظة الإلكترونية



عن «الأهلي المصرفي» خاص:

وقّع الدكتور محمد حسين حلوب، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني يوم الاثنين الموافق 14 سبتمبر 2026م، إقرار ترخيص المحفظة الإلكترونية، وذلك في مكتب وزارة الصناعة والتجارة بالعاصمة عدن بحضور الاخوة / مدير مكتب المدير العام لمكتب الصناعة والتجارة ناصر راجح حلوب ومدير دائرة التسويق المصرفي بالبنك الأهلي اليمني بسام عبدالله مديح.

ويأتي توقيع الإقرار في إطار استكمال الإجراءات المتعلقة بترخيص المحفظة الإلكترونية التابعة للبنك الأهلي اليمني، بما يعكس توجه البنك نحو مواكبة التطورات في مجال الخدمات المالية الرقمية وتعزيز حضوره في منظومة التحول الرقمي المصرفي.

ويواصل البنك الأهلي اليمني العمل على تطوير أدواته وخدماته الالكترونية بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للبنك

المركزي اليمني والتوجهات الحديثة في القطاع المصرفي، وبما يساهم في تعزيز كفاءة الخدمات المالية الرقمية.

بينما يستند تصنيف مؤسسة (Bankers Almanac) العالمية إلى بيانات مالية ومؤشرات أداء مدققة ومراجعة ومعتمدة من الجهات الرسمية تُحدث وتصدر بصورة دورية سنوياً، ما يمنح نتائجها مصداقية واسعة لدى المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم

البنك الأهلي اليمني يحافظ على المركز الأول

بين البنوك العاملة في اليمن يوليو 2026

على بقية المؤسسات المصرفية، بما يعكس خبرته الممتدة وإسهامه المستمر في دعم النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات مصرفية موثوقة تلبي احتياجات الأفراد وقطاع الأعمال.

ويعد تصنيف Bankers Almanac أحد أبرز المراجع العالمية المتخصصة في تقييم البنوك والمؤسسات المالية، ويستند إلى بيانات مالية ومؤشرات أداء مدققة ومراجعة ومعتمدة من الجهات الرسمية تُحدث وتصدر بصورة دورية سنوياً، ما يمنح نتائجها مصداقية واسعة لدى المؤسسات المالية والمصرفية حول العالم.

كما عكس التصنيف الأخير تحسناً ملحوظاً في الحضور العالمي للبنك الأهلي اليمني، إذ ارتقى إلى المركز (2473) عالمياً بعد أن كان في المركز (2632) في التصنيف السابق، محققاً تقدماً نحو الصدارة بـ 159 مركزاً.

ويؤكد هذا التقدم التطور المستمر في مؤشرات الأداء المالي للبنك، ويعزز مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تواصل ترسيخ حضورها على المستويين المحلي والدولي.

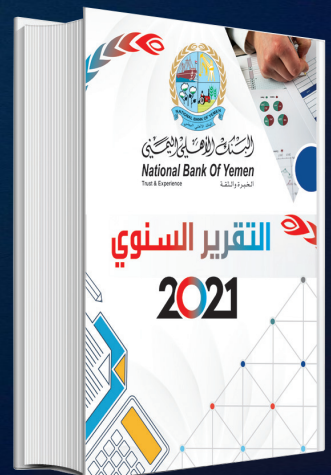
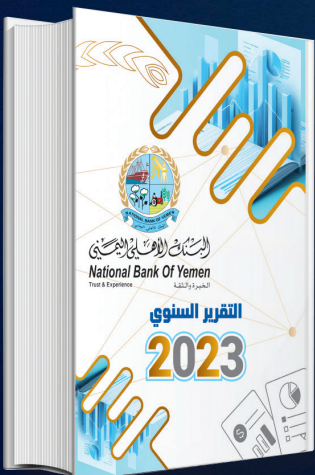
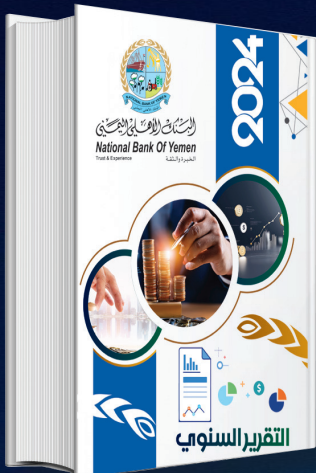
أتلاتنا «الأهلي المصرفي» خاص:

حافظ البنك الأهلي اليمني على صدارة القطاع المصرفي في اليمن، متصدراً المركز الأول بين البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، وذلك وفقاً لأحدث تصنيف دوري صادر عن مؤسسة Bankers Almanac العالمية 25 يوليو 2026.

ويعكس هذا التصنيف استمرار الأداء المؤسسي المتميز للبنك، مستنداً إلى مؤشرات مهنية تقيس حجم الأصول والقوة المالية والملاءة المصرفية، إلى جانب الالتزام بأفضل الممارسات المصرفية والمعايير الدولية.

ويؤكد استمرار احتفاظ البنك بالمرتبة الأولى خلال العام الجاري 2026م، دليلاً على نجاح استراتيجيته في تعزيز الاستقرار المالي وتطوير خدماته المصرفية، رغم التحديات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، بما يعزز ثقة العملاء والشركاء ويكرس مكانته كأكبر مؤسسة مصرفية في اليمن من حيث حجم الأصول.

ويظهر التصنيف أن البنك الأهلي اليمني حافظ على موقعه في صدارة قائمة البنوك اليمنية، متقدماً





المنظمة العربية لتكنولوجيا
المعلومات والإتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والانجاز للعام 2020-2021



«The Banker»
الاهلي اليمني جازنتين كأفضل بنك
في اليمن عامي : 2006 - 2007

البنك الأهلي اليمني شريك في تأسيس الشركة اليمنية للمدفوعات والمقاصة (YPCC)



عدن «الأهلي المصرفي» خاص:
في خطوة تعكس حضور البنك الأهلي اليمني
في مسار تطوير منظومة المدفوعات الحديثة في
اليمن، شارك البنك في تأسيس الشركة اليمنية
للمدفوعات والمقاصة (YPCC)، بوصفه أحد
البنوك المساهمة.

ويأتي تأسيس الشركة في إطار التوجه نحو
بناء بنية تحتية أكثر تكاملاً لأنظمة المدفوعات
والمقاصة والتسوية، بما يساهم في رفع كفاءة
العمليات المالية، وتعزيز الترابط بين المؤسسات
المصرفية والمالية، وتهيئة بيئة أكثر ملائمة
للتوسع في الخدمات المالية الرقمية.

وتعكس مشاركة البنك الأهلي اليمني في هذه
الخطوة توجهه نحو مواكبة التحولات المتسارعة

وتبرز مساهمة في تأسيس الشركة اليمنية للمدفوعات
والمقاصة بالشراكة مع البنك المركزي اليمني وبدعم من
المؤسسات الدولية ممثلة بدعم UNDP برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي مساهمته تركزت في الاسناد الفني والمؤسسي لتحديث
وتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي اليمني ولأنظمة
المدفوعات والمقاصة والتسويات.

التي يشهدها القطاع المصرفي، والإسهام في تطوير حلول مالية
ورقمية أكثر كفاءة وأماناً، بما يعزز وصول الأفراد وقطاعات
الأعمال إلى الخدمات المصرفية ويخدم أهداف الشمول المالي.
ويأتي هذا الدور في سياق توجهات الإدارة العليا للبنك نحو
دعم المبادرات التي تساهم في تحديث القطاع المصرفي وتعزيز
قدرته على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.



البنك الأهلي اليمني يعلن فتح باب شراء وبيع العملات الأجنبية لعملائه وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني

سرعة وشفافية.

ويواصل البنك الأهلي اليمني تطوير خدماته المصرفية
وتوسيع نطاقها، انطلاقاً من رؤيته في تقديم خدمات مالية
حديثة وأمنة تعزز ثقة العملاء، وترسخ مكانته كأحد أبرز

عدن «الأهلي المصرفي» خاص:

في إطار جهوده المستمرة لتوسيع خدماته المصرفية وتلبية
احتياجات العملاء، أعلن البنك الأهلي اليمني عن فتح خدمة
شراء وبيع العملات الأجنبية عبر فروع، وفقاً لنشرة أسعار
صرف البنك المركزي اليمني
- عدن وبإجراءات مصرفية
ميسرة.

وأكد البنك أن هذه الخدمة
تأتي ضمن حرصه على تقديم
حلول مصرفية متكاملة تلبي
متطلبات الأفراد والشركات،
بما يساهم في تسهيل عمليات
الصرف وتعزيز مستوى الخدمة
المقدمة للعملاء، مع الالتزام
الكامل بالأنظمة والتعليمات
المنظمة لأعمال بيع وشراء
العملات.



المؤسسات المصرفية الرائدة في الجمهورية اليمنية.
البنك الأهلي اليمني
ثقة مصرفية... وشمول بلا حدود.

ودعا البنك الأهلي اليمني جميع العملاء الراغبين في
الاستفادة من الخدمة إلى زيارة أقرب فرع، حيث سيقدم فريق
العمل الدعم اللازم وإنجاز معاملات شراء وبيع العملات بكل



البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience

الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن

أعرق البنوك في الجزيرة العربية
(57) عاماً من العمل

المالي والمصرفي



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يعنح
البنك الأهلي اليمني على مدى سنوات
على التوالي جائزة التميز كأفضل بنك في
اليمن والأقوى في تطبيق الشمول المالي



المنظمة العربية للتكنولوجيا
المعلومات والإتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والاندماج للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007

محافظ البنك المركزي: شركة الشبكة الموحدة للأموال ركيزة أساسية لتطوير منظومة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي



أقرت التعديلات على النظام الأساسي للشركة بما يتواءم مع هيكل رأس المال الجديد وتركيب المساهمين، ويستوعب المتطلبات القانونية والتنظيمية الصادرة عن البنك المركزي، بما يعزز الحوكمة وسلامة المركزين القانوني والمالي للشركة. وفي إطار استكمال البناء المؤسسي للشركة، انتخبت الجمعية العمومية غير العادية مجلس إدارة جديداً لمدة ثلاث سنوات، يتكون من تسعة أعضاء يمثلون البنوك والمساهمين والأعضاء المستقلين، بما يتوافق مع هيكل الملكية الجديد ومتطلبات الحوكمة والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي اليمني، كما فوضت المجلس المنتخب باستكمال إجراءات اعتماد النظام الأساسي المعدل لدى وزارة الصناعة والتجارة، ومباشرة مهامه وفقاً لأحكام النظام الأساسي والضوابط التنظيمية النافذة.

وأكدت الجمعية العمومية غير العادية في ختام أعمالها أهمية مواصلة تطوير شركة الشبكة الموحدة للأموال بوصفها إحدى الركائز الرئيسة لمنظومة المدفوعات الوطنية، وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات مالية رقمية آمنة وفعالة، بما يواكب متطلبات التطور التقني، ويسهم في رفع كفاءة القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

حضر الاجتماع وكيل قطاع الرقابة على البنوك الأستاذ منصور عبد الكريم راجح، ووكيل وزارة الصناعة والتجارة الأستاذ راشد حازب، وعدد من المختصين من الجهات ذات العلاقة، إلى جانب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والمساهمين وممثليهم.

تقلا عن موقع البنك المركزي اليمني

رأسماها وتوسيع قاعدة مساهميتها بانضمام البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، تمثل خطوة استراتيجية في مسار تحديث القطاع المالي، وتعكس الشراكة الفاعلة بين البنك المركزي والقطاع المصرفي لبناء مؤسسة وطنية قادرة على تقديم خدمات دفع حديثة وآمنة وموثوقة، وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأوضح أن البنك المركزي ينظر إلى شركة الشبكة الموحدة للأموال باعتبارها أحد المكونات الرئيسة للبنية التحتية الوطنية للمدفوعات، لما تمثله من أهمية في تسهيل المعاملات المالية، وتعزيز كفاءة أنظمة الدفع والتسوية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، والإسهام في تحقيق الشمول المالي، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز الثقة بالقطاع المصرفي.

كما شدد على التزام البنك المركزي بمواصلة دعم تطوير شركة الشبكة الموحدة للأموال، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والامتثال وإدارة المخاطر، بما يكفل استدامة أعمالها، ويمكنها من مواكبة التطورات التقنية والتنظيمية المتسارعة في قطاع المدفوعات والخدمات المالية، وفقاً للأطر التنظيمية والرقابية المعتمدة.

وناقشت الجمعية العمومية غير العادية عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، حيث استعرضت الإجراءات المنجزة بشأن زيادة رأس مال الشركة، واستكمال الاكتتاب وسداد مساهمات المساهمين الجدد، تنفيذاً لقرارات الجمعية السابقة وموافقة البنك المركزي اليمني، وصادقت بالإجماع على جميع الإجراءات المنفذة، كما

افتتح معالي محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ أحمد أحمد غالب، يوم الإثنين الموافق 2026/7/27م بمدينة عدن، أعمال الجمعية العمومية غير العادية لشركة الشبكة الموحدة للأموال (ش.م.ي) مقفلة، وألقى كلمة أكد فيها أن شركة الشبكة الموحدة للأموال تمثل ركيزة أساسية لتطوير منظومة المدفوعات الوطنية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المالية، وتعزيز الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية.

وأشار المحافظ إلى أن المرحلة الجديدة التي تدخلها شركة الشبكة الموحدة للأموال، بعد استكمال إعادة هيكلتها ورفع



للمرة السادسة على التوالي.. البنك الأهلي اليمني ينال جائزة «أفضل وأقوى بنك في اليمن» لعام 2026



رائدة تمتلك خبرة مصرفية تجارية تمتد لـ (57) عاماً منذ تأسيسه عام 1969م كأعرق البنوك اليمنية.
كما يتزامن هذا الإنجاز مع استمرار تصدر البنك الأهلي اليمني

إسطنبول «الأهلي المصرفي» خاص:
منح *الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب World Union of Arab Bankers
_ البنك الأهلي اليمني جائزة «التميز والإنجاز



المصرفي العربي لعام 2026 - كأفضل وأقوى بنك في اليمن»، وذلك تقديرًا لمسيرته المتميزة وإنجازاته المستمرة في تطوير العمل المصرفي والخبرة والثقة التي اكتسبها على مدى 57 عاماً. وجرى التكريم يوم الجمعة الموافق 2026/9/11م خلال الحفل السنوي The Arab Banks Awards & Commendations of Excellence 2026 الذي أقامه الاتحاد في مدينة إسطنبول - تركيا بحضور نخبة من قيادات القطاع المصرفي والمالي العربي والدولي. وأشاد الدكتور وسام فتوح، الأمين العام للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بدور المصارف العربية في دعم تعافي الاقتصاد العربي رغم التحديات، كما

للمرتبة الأولى بين البنوك العاملة في اليمن حسب تصنيف المنصة العالمية «Bankers Almanac» للعام الثاني على التوالي. وبشكل هذا الإنجاز دليلاً جديداً على نجاح استراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز تواجده في القطاع المصرفي المحلي والدولي، والحرص على استثمار الفرص الواعدة لتحقيق النمو المستدام، والمواكبة الجادة لسياسة الشمول المالي وتقديم الخدمات الرقمية المتطورة.

تم تهنئة قيادة البنك ممثلة بالدكتور محمد حسين حلوب، رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، كما هنأ الدكتور أحمد بن سنكر المدير العام للبنك الأهلي اليمني، رئيس جمعية البنوك اليمنية وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية بهذا التميز. ويأتي هذا التتويج للعام السادس على التوالي تأكيداً على متانة المركز المالي للبنك الأهلي وريادته كمؤسسة مالية ومصرفية



البنك المركزي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Expense
الجسرة والتضامن

الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن

أعرق البنوك في الجزيرة العربية
(57) عاماً من العمل

المالي والمصرفي



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يعنح
البنك الأهلي اليمني على مدى 5 سنوات
على التوالي جائزة التميز كأفضل بنك في
اليمن والأفوق في تطبيق الشمول المالي



المنظمة العربية للتكنولوجيا
المعلومات والإتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والاندماج للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007

البنك المركزي اليمني يدشن نظام سجل المتعثرين



وموضوعية، واتخاذ قرارات ائتمانية أكثر جودة.

وجاء في كلمة المحافظ التي ألقاها خلال التدشين قائلاً: الحضور الكرام، إن الأثر المتوقع لهذا المشروع يتجاوز مجرد تبادل البيانات، ليشكل نقلة نوعية في تطوير العمل الائتماني، من خلال تعزيز الانضباط الائتماني، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، والحد من المخاطر الائتمانية، وحماية حقوق البنوك والمؤسسات المالية، بما يساهم في تعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وتهيئة بيئة مصرفية أكثر كفاءة وعدالة، لتطوير البيئة الرقابية والتنظيمية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، وتحديث أنظمتها، لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة، ويدعم جهود الإصلاح الاقتصادي، ويعزز جاهزية القطاع المصرفي لمواكبة المتطلبات الرقابية والتنظيمية المتنامية على المستويين الإقليمي والدولي، ويرفع مستوى الثقة بالقطاع المالي، ويهيئ بيئة أكثر كفاءة وجاذبية للنشاط الاقتصادي والاستثماري، ويظل نجاح هذا النظام مرهوناً بالتزام جميع البنوك والمؤسسات المالية بتزويده ببيانات دقيقة ومحدثة، والتقييد بالضوابط المنظمة لاستخدامه بما يضمن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ويعزز دوره كمرجع وطني موثوق للمعلومات الائتمانية المتعلقة بحالة التعثر.

واستعرض خلال التدشين نبذة عن النظام وآليات العمل به، ومسؤوليات البنك، وأمن المعلومات، وطريقة التواصل بالنظام من قبل العملاء ومصادقة المستخدمين، وحضر التدشين الاستاذ منصور راجح وكيل قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي، وممثلين عن البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية.

نقلا عن : البنك المركزي

المركزي اليمني نحو تطوير البنية التحتية للمعلومات الائتمانية، وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي، والمحافظة على الاستقرار المالي، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، بما يواكب الممارسات المصرفية الحديثة ويخدم الاقتصاد الوطني.

وأشار معالي المحافظ إلى أن هذا النظام لا يمثل مجرد إطلاق نظام تقني جديد، وإنما يعد خطوة مؤسسية مهمة في مسيرة تطوير منظومة المعلومات الائتمانية، وتعزيز أدوات الرقابة والإشراف المصرفي، ورفع كفاءة إدارة المخاطر، وتحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك والمؤسسات المالية.

وقال المحافظ أحمد أحمد غالب أن التجارب والممارسات المصرفية الدولية تؤكد أن توافر معلومات ائتمانية دقيقة وشاملة ومحدثة يمثل أحد أهم مقومات سلامة النشاط الائتماني، لما له من دور في الحد من التعثر، والحد من التمويل المزدوج أو غير المدروس، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد المالية، بما ينعكس إيجاباً على متانة المؤسسات المالية، ويرفع مستوى الثقة في القطاع المصرفي، ويساهم في دعم النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة مضيفاً إنطلاقاً من هذه الرؤية، عمل البنك المركزي اليمني على تطوير هذا النظام ليكون منصة وطنية موحدة لتجميع وإدارة وتبادل بيانات التعثر الائتماني للعملاء بين البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، وفق ضوابط تنظيمية وإجراءات تضمن دقة البيانات وسريتها، وتعزز التكامل في تبادل المعلومات الائتمانية، بما يمكن البنوك من تقييم المخاطر بصورة أكثر كفاءة

دشن معالي محافظ البنك المركزي اليمني أحمد أحمد غالب صباح يوم الأربعاء الموافق 5 أغسطس 2026، نظام سجل المتعثرين، ويأتي ذلك لحاجة القطاع المصرفي إلى وجود آلية رقمية موحدة لتبادل معلومات العملاء المتعثرين للحد من المخاطر الائتمانية لحماية أموال المودعين ويعزز سلامة النظام المصرفي ويدعم الاستقرار المالي.

وخلال التدشين أكد معالي محافظ البنك المركزي أحمد أحمد غالب أن تدشين العمل بنظام السجل المركزي للمتعثرين، هو مشروع نوعي يجسد توجه البنك





المنظمة العربية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والاندماج للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007

البنك الأهلي اليمني يرعى انطلاق جائزة الأكاديمية العربية للبحث العلمي في دورتها الثانية 2026



وأشار إلى أن الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، على مستوى فرعها في اليمن والمستوى العربي، أصبحت محل اهتمام واسع لما تتميز به من جودة في اعتماد التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتنظيمها للفعاليات العلمية، وفي مقدمتها جائزة البحث العلمي.

البنك الأهلي اليمني.. دعم البحث العلمي هو استثماراً حقيقياً في الكوادر البشرية.

من جانبه، أعرب الأستاذ الدكتور/ أحمد علي عمر بن سنكر، المدير العام التنفيذي للبنك الأهلي اليمني، عن سعادته بالمشاركة في المؤتمر الصحفي، نيابة عن قيادة البنك وأعضاء مجلس إدارته، للإعلان عن رعاية البنك الأهلي اليمني لجائزة الأكاديمية العربية للبحث العلمي في نسختها الثانية، والمقرر أن تتوج أعمالها في نوفمبر 2026م.

وأكد بن سنكر أن رعاية البنك للجائزة تنطلق من إيمان قيادة البنك الأهلي اليمني بأن دعم البحث العلمي يمثل استثماراً حقيقياً في الكوادر البشرية، مشيراً إلى أن التنافس العلمي الذي تتيحه الجائزة يفتح المجال أمام الباحثين لتقديم الدراسات والأفكار التي تسهم في إبراز دور القطاع المصرفي والمالي، ومعالجة التحديات التي تواجهه.

واستعرض المدير العام التنفيذي للبنك الأهلي اليمني المسيرة التاريخية للبنك، الذي تأسس قبل 57 عاماً، ويعد من أقدم وأعرق البنوك في الوطن العربي، ومن أوسع البنوك انتشاراً في اليمن، مؤكداً أن البنك يولي اهتماماً بدعم المبادرات والفعاليات العلمية

عن «الأهلي المصرفي» خاص:

تحت رعاية معالي الأستاذ الدكتور/ أمين نعمان القدسي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبدعم البنك الأهلي اليمني، أعلنت الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، يوم الخميس الموافق 13 أغسطس 2026، بالعاصمة عدن، فتح باب التقديم لجائزة الأكاديمية العربية للبحث العلمي في العلوم الاقتصادية والمالية والمصرفية - الدورة الثانية 2026م، تحت شعار: «البحث العلمي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية».

وجاء الإعلان خلال مؤتمر صحفي أقيم في مبنى الأكاديمية العربية بالعاصمة عدن، بحضور عدد من الأكاديميين وأساتذة الأكاديمية، ونخبة من الصحفيين ومراسلي القنوات الإعلامية، إلى جانب عدد من المهتمين بالشأن الأكاديمي والمصرفي.

وفي كلمته خلال المؤتمر، نقل الأستاذ الدكتور/ خالد عمر باسليم، وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحيات معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور/ أمين نعمان القدسي، متمنياً التوفيق والنجاح لإنجاح هذه الفعالية العلمية.

وأكد باسليم أهمية أن ترتقي الأبحاث العلمية المتنافسة على الجائزة إلى مستوى أهمية الحدث العلمي، مشيداً بجهود الأكاديمية العربية في استمرارية وتنظيم الجائزة في نسختها الثانية، ومؤكداً أهمية التأصيل لجودة الأبحاث العلمية، وتشجيع الباحثين على تناول التخصصات النوعية التي يحتاجها القطاع المصرفي والمالي، بما يواكب التطورات المتسارعة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.



التي تسهم في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز المعرفة المتخصصة. وثمن بن سنكر دور الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية المصرفية في الانتظام والاستمرار بتنظيم جائزة البحث العلمي، مؤكداً أهمية هذه المبادرة في تحفيز الباحثين والأكاديميين، وتشجيع الدراسات المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

مجالات واسعة للجائزة

وكان الأستاذ الدكتور/ مراد محمد النشمي، مدير فرع الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية في اليمن، قد افتتح المؤتمر الصحفي بكلمة ترحيبية أعلن فيها رسمياً فتح باب التقديم للجائزة في دورتها الثانية 2026م.

وأوضح النشمي أن الجائزة، التي تحظى برعاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تستهدف تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص، ورفع مستوى الوعي بأهمية البحث العلمي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تشجيع الابتكار والإبداع وتقديم حلول علمية للمشكلات الاقتصادية.

وتشمل مجالات الجائزة عدداً من الموضوعات الحيوية، أبرزها: التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، الشمول المالي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الرقمي، تمويل وتنمية المشروعات، التجارة الإلكترونية، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، تحليل البيانات والتنبؤ الاقتصادي، والذكاء الاصطناعي في الأعمال.

كما استعرض مدير فرع الأكاديمية شروط التقديم وآلية استقبال الأبحاث وتقييمها، والوثائق المطلوبة، ومراحل التحكيم واعتماد النتائج، وصولاً إلى الحفل الختامي للجائزة المقرر إقامته في 26 نوفمبر 2026م. وتبلغ قيمة الجوائز 5,000 دولار للمركز الأول، و2,000 دولار للمركز الثاني، و1,000 دولار للمركز الثالث.

وأكد النشمي أن أبرز ما يميز الدورة الثانية هو توسيع نطاق المشاركة، من خلال إتاحة الفرصة أمام الباحثين اليمنيين في الخارج للمشاركة في الجائزة، إلى جانب تعدد وتنوع مجالاتها بما يتيح للباحثين تقديم دراسات تتناول القضايا الاقتصادية والمالية والمصرفية المعاصرة.

وفي ختام المؤتمر، فُتح باب النقاش أمام الصحفيين والإعلاميين، حيث أجاب مدير فرع الأكاديمية العربية والمدير العام التنفيذي للبنك الأهلي اليمني عن استفسارات وأسئلة الحاضرين حول الجائزة وأهدافها وآلية المشاركة والرعاية والدور الذي يمكن أن تؤديه مخرجات الأبحاث في دعم القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

ويأتي احتضان البنك الأهلي اليمني لهذه الجائزة امتداداً لدوره في دعم المبادرات العلمية والمصرفية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع المصرفي، بما يساهم في بناء المعرفة المتخصصة وتطوير الكوادر والارتقاء بمستوى البحث العلمي المرتبط باحتياجات الاقتصاد والقطاع المالي.

البنك الأهلي اليمني يوقع اتفاقيتين لتطبيق حوكمة المعلومات والتكنولوجيا واختبار أمان وأداء نظام المحفظة الإلكترونية



ويُعد COBIT 2019 إطاراً متكاملًا لحوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا على مستوى المؤسسة، ويهدف إلى تحقيق قيمة أفضل من استخدام التكنولوجيا من خلال الموازنة بين تحقيق المنافع، وتحسين مستويات المخاطر، والاستخدام الأمثل للموارد.

وتغطي الخدمات الاستشارية المتفق عليها دورة متكاملة تبدأ بتقييم الوضع الحالي لمنظومة حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك، وتحليل الفجوات وتحديد مجالات التحسين، وصولاً إلى تصميم وتطبيق الحلول والإجراءات العملية اللازمة لتطوير منظومة الحوكمة وفق متطلبات إطار COBIT 2019.

ويعتمد الإطار على مجموعة متكاملة من المكونات تشمل العمليات والهياكل التنظيمية والسياسات والإجراءات والمعلومات والثقافة والمهارات والبنية التحتية والخدمات والتطبيقات، بما يدعم بناء منظومة حوكمة متكاملة وقابلة للتطوير وفق احتياجات المؤسسة.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن توجه البنك الأهلي اليمني نحو تطوير منظومته التقنية والإدارية، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد والمخاطر التقنية، ورفع مستوى الحوكمة والامتثال، بما يدعم



عمان «الأهلي المصرفي» خاص: وقع البنك الأهلي اليمني اتفاقية خدمات استشارية لمشروع حوكمة المعلومات والتكنولوجيا في البنك، وفق إطار COBIT 2019، وذلك مع شركة إسناد لتكنولوجيا المعلومات PROTECH، في خطوة تستهدف تطوير منظومة حوكمة وإدارة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

ومثل البنك الأهلي اليمني في مراسم التوقيع الأستاذ علي موسى علي نائب المدير العام لشؤون الدوائر المساندة، فيما مثل شركة إسناد لتكنولوجيا المعلومات PROTECH المهندس ليث خضر شفيق أبو سعدة المدير التنفيذي للشركة.

وبموجب الاتفاقية، ستقدم شركة إسناد PROTECH حزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية لتأسيس وتنفيذ حوكمة إدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك وفق إطار COBIT 2019، بما يساهم في مواءمة تكنولوجيا المعلومات مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتحسين إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز متطلبات الامتثال للجهات الرقابية.



وأجهات برمجة التطبيقات APIs.

وتهدف الاختبارات إلى الكشف عن الثغرات الأمنية ونقاط الضعف القابلة للاستغلال ضمن مكونات المنصة الرقمية، وتقييم مستوى الحماية في تطبيقات الويب والمحمول وواجهات البرمجة، بما يساعد على تحديد المخاطر التقنية بصورة منهجية.

كما تتضمن أعمال التقييم تقديم توصيات ومعالجات فنية مرتبة بحسب الأولوية وقابلة للتنفيذ، مع إجراء عمليات تحقق لاحقة للتأكد من إغلاق الثغرات ومعالجتها بصورة فعالة.

ويأتي توقيع العقد في سياق اهتمام البنك الأهلي اليمني بتعزيز البنية التحتية الرقمية لخدماته المصرفية، ورفع مستويات الأمن السيبراني والاعتمادية في الخدمات الإلكترونية، بما يواكب متطلبات التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

وتُعد PROTECH من الشركات المتخصصة في حلول تقنية المعلومات والأمن السيبراني، وتشمل خدماتها الاستشارات والحلول المتقدمة في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات والبنية التحتية التقنية.

استدامة التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية وفق أفضل الممارسات المتخصصة في حوكمة المعلومات والتكنولوجيا.

كما وقّع البنك الأهلي اليمني عقدًا لاختبار أمان نظام المحفظة الإلكترونية واختبار الأداء، مع شركة إسناد لتكنولوجيا المعلومات PROTECH، وذلك في مقر الشركة بالعاصمة الأردنية عمان في يوم الخميس 6 أغسطس 2026م، في إطار جهود البنك لتعزيز أمن خدماته الرقمية ورفع مستوى موثوقيتها وكفاءتها.

ومثل البنك الأهلي اليمني في مراسم التوقيع الأستاذ علي موسى علي نائب المدير العام لشؤون الدوائر المساندة، فيما مثل شركة إسناد لتكنولوجيا المعلومات المهندس ليث خضر شفيق أبو سعدة المدير التنفيذي للشركة.

وبموجب العقد، ستقدم شركة PROTECH حزمة متكاملة من خدمات تقييم الأمان والأداء لمنصة المحفظة الإلكترونية، تشمل اختبارات الاختراق Penetration Testing والتقييم الأمني لمختلف أسطح النظام، بما في ذلك تطبيق الويب، وتطبيقات الهاتف المحمول العاملة على نظامي iOS وAndroid، إلى جانب

البنك الأهلي اليمني يعزز أداء فروع عدن ويركز على تنشيط العمل المصرفي واستقطاب العملاء



المعتمدة، إضافة إلى بحث أسباب الحوادث الخارجية المرتبطة وسبل معالجتها والحد منها.

وأكد نائب المدير العام خلال الاجتماع أهمية الانتقال من معالجة التحديات بصورة منفردة إلى عمل مؤسسي أكثر تنظيماً وتنسيقاً، يقوم على وضوح المسؤوليات، والالتزام بالصلاحيات، وسرعة معالجة الملاحظات، وتعزيز المتابعة المستمرة لأداء الفروع.

ويأتي الاجتماع في إطار حرص الإدارة العليا للبنك الأهلي اليمني على رفع كفاءة شبكة الفروع وتطوير الأداء المصرفي وتعزيز العلاقة مع العملاء، بما يدعم حضور البنك في السوق المصرفية ويواكب متطلبات المرحلة المقبلة.

الالتزام باللوائح والتعليمات والتسلسل الإداري في المخاطبات والتعاملات بين الفروع والدوائر المختصة. كما ناقش الاجتماع آليات تعزيز الدور الميداني لمدرء الفروع، وحثهم على تكثيف التواصل المباشر مع العملاء والاهتمام باحتياجاتهم، والعمل على تجديد ثقفتهم بالبنك الأهلي اليمني واستقطاب عملاء جدد، بما يساهم في توسيع قاعدة المتعاملين وتنشيط الحركة المصرفية في الفروع.

وتناول الاجتماع عدداً من الملفات التشغيلية المهمة، من بينها آليات إدارة النقدية واحتياجات الفروع، والإجراءات المنظمة لمنح القروض والتسهيلات المالية للموظفين، والتأكيد على تطبيق الضوابط واللوائح

عن «الأهلي المصرفي» خاص: عقد نائب المدير العام لشؤون الدوائر المصرفية في البنك الأهلي اليمني صباح يوم الأربعاء الموافق 16 سبتمبر 2026م اجتماعاً موسعاً مع مدرء فروع البنك في العاصمة عدن، بحضور مدرء دوائر الائتمان المصرفي والخزينة والعلاقات الخارجية والقائم بأعمال مدير إدارة الفروع لمراجعة مستوى الأداء، والوقوف أمام أبرز التحديات التي تواجه العمل المصرفي، وبحث آليات تطوير الأداء وتعزيز كفاءة الفروع خلال المرحلة المقبلة. وتركز الاجتماع على تنشيط آليات العمل ورفع مستوى الانضباط الإداري والتشغيلي، بما يعزز سرعة الإنجاز وجودة الأداء، إلى جانب التأكيد على



البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الجودة والتفاني

الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن
أعرق البنوك في الجزيرة العربية
(57) عاماً من العمل
المالي والمصرفي



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يعنح
البنك الأهلي اليمني على مدى 5 سنوات
على التوالي جائزة التميز كأفضل بنك في
اليمن والأفقر في تطبيق الشمول المالي



المنظمة العربية للتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والاندماج للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007

في إطار التزامه بدعم المعرفة والابتكار وتعزيز دوره في المسؤولية المجتمعية

البنك الأهلي اليمني يرسخ شراكته مع الأوساط الأكاديمية بتمويل

النسخة الثانية من جائزة الأكاديمية العربية للبحث العلمي



وقال: «إن دعم البحث العلمي هو استثمار في الإنسان والمعرفة، ومن هذا المنطلق يواصل البنك الأهلي اليمني الإسهام في المبادرات التي تعزز الابتكار وتدعم الباحثين، إيماناً منه بأن بناء اقتصاد قوي يبدأ ببناء المعرفة، وأن المخرجات العلمية الرصينة تشكل رافداً أساسياً لتطوير القطاعين المالي والمصرفي.» وأضاف أن البنك ينظر إلى هذه الجائزة باعتبارها منصة علمية تساهم في اكتشاف الطاقات البحثية، وتشجع الدراسات ذات القيمة التطبيقية القادرة على تقديم حلول واقعية للتحديات الاقتصادية والمصرفية.

من جانبه، ثمن الأستاذ الدكتور مراد محمد النشمي دعم البنك الأهلي اليمني للجائزة، مؤكداً أن هذه الشراكة تعكس وعياً متقدماً بأهمية التكامل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع المصرفي، وتساهم في ترسيخ ثقافة البحث العلمي وخدمة التنمية الاقتصادية.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن توجه البنك الأهلي اليمني نحو توسيع شراكاته مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، بما يعزز دوره التنموي ومسؤوليته المجتمعية، ويؤكد إيمانه بأن الاستثمار في المعرفة والكوادر الوطنية يمثل ركيزة أساسية لبناء مستقبل اقتصادي أكثر استدامة.

حضر مراسم التوقيع من جانب الأكاديمية الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد العبادي، عميد الدراسات العليا والبحث العلمي، والأستاذ محمد حسين أبو سبعة، أمين عام فرع الأكاديمية.

عن «الأهلي المصرفي» خاص:

وقع البنك الأهلي اليمني يوم الأربعاء الموافق 29 يوليو 2026م، اتفاقية تعاون مع فرع الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية في اليمن، لتمويل النسخة الثانية من جائزة الأكاديمية العربية للبحث العلمي في العلوم الاقتصادية والمالية والمصرفية، في خطوة تجسد اهتمام البنك بدعم البحث العلمي، وتشجيع الابتكار، وتعزيز الشراكة بين القطاع المصرفي والمؤسسات الأكاديمية.

وجرت مراسم التوقيع في مقر الأكاديمية بالعاصمة عدن، حيث وقع الاتفاقية عن البنك الأهلي اليمني الدكتور أحمد علي عمر بن سنكر، المدير العام التنفيذي، فيما وقعها عن الأكاديمية الأستاذ الدكتور مراد محمد النشمي، مدير فرع الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية في اليمن.

وتهدف الاتفاقية إلى تمويل وتنظيم النسخة الثانية من الجائزة، بما يساهم في تحفيز الباحثين والأكاديميين على تقديم دراسات وبحوث علمية رصينة تعالج القضايا الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتقدم حلولاً تطبيقية تدعم تطوير القطاع المصرفي وتعزز مسارات التنمية المستدامة.

وأكد الدكتور أحمد بن سنكر أن هذه الشراكة تأتي امتداداً لنهج البنك الأهلي اليمني في دعم المبادرات العلمية والمعرفية، انطلاقاً من قناعته بأن البحث العلمي يمثل أحد أهم محركات التطوير المؤسسي وصناعة القرار الاقتصادي.



المنظمة العربية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والانداز للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي : 2006 - 2007



المنظمة العربية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والانداز للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007

رئيس جمعية البنوك اليمنية في حوار لـ «الأهلي المصرفي»:

نعمل مع البنك المركزي لإعادة تنظيم القطاع واستعادة علاقاته

مع البنوك المراسلة وفقاً للقانون ومعايير العمل المصرفي

من عدن إلى الإقليم.. حراك مصرفي لإعادة ترتيب البيت الداخلي وفتح قنوات جديدة

اللجان والمكونات المصرفية إلى جانب التحرك خارجياً لاستعادة العلاقات المصرفية مع المؤسسات المالية والبنوك المراسلة الإقليمية والدولية.

وفي هذا الحوار، يتحدث رئيس جمعية البنوك اليمنية الدكتور احمد بن سنكر عن حصيلة هذه المرحلة وأبرز التحديات التي تواجه القطاع ومستقبل العلاقات مع البنوك المراسلة ودور الجمعية في إعادة تنظيم القطاع المصرفي إلى جانب التحول الرقمي وتطوير الكفاءات واستعادة ثقة العملاء.

كما يتناول الحوار تأسيس الشبكة الموحدة وشركة المدفوعات والمقاصة YPCC وما يمكن أن تمثله هذه الخطوات من تحول في البنية التحتية للخدمات المصرفية في اليمن.

يجد القطاع المصرفي اليمني نفسه أمام مرحلة مفصلية، بعد سنوات طويلة من الانقسام والاضطرابات التي انعكست على أداء البنوك وعلاقاتها المحلية والدولية، وأضعفت قدرتها على القيام بدورها الطبيعي في الاقتصاد.

وفي خضم هذه التحولات عادت جمعية البنوك اليمنية إلى الواجهة من العاصمة عدن في محاولة لإعادة بناء دورها المؤسسي وتوحيد جهود البنوك العاملة وتعزيز التنسيق مع البنك المركزي وفتح قنوات جديدة مع المؤسسات المالية والبنوك المراسلة في الخارج. ومنذ انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية في 29 مايو 2025، قاد الدكتور احمد علي عمر بن سنكر رئيس الجمعية حراكاً شمل إعادة ترتيب الوضع المؤسسي للجمعية، والمشاركة في عدد من

حاورته: ولاء وديع ثابت

القائم بأعمال رئيس التحرير

إعادة بناء الجمعية.. من عدن تبدأ مرحلة جديدة

س1 د. احمد منذ انتخابكم رئيساً لمجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية في التاسع والعشرين من مايو 2025، شهدنا حراكاً لافتاً على المستويين الداخلي والخارجي بعد مرور هذه الفترة كيف تقيمون ما تحقق وما أبرز الملامح التي بدأت تتشكل في مسار عمل الجمعية؟

ج1 في البداية لا بد من الإشارة إلى أن نقل مقر جمعية البنوك اليمنية إلى العاصمة عدن لم يكن خطوة سهلة وإنما جاءت نتيجة مسار تطلب الكثير من الجهود والتنسيق.

فقد ظلت الجمعية تمارس أعمالها من مقرها السابق في صنعاء إلا أن انتقال المركز الرئيسي للبنك المركزي إلى عدن فرض واقعاً جديداً استوجب إعادة ترتيب وضع الجمعية بما ينسجم مع المتغيرات التي شهدها القطاع المصرفي.

ومن هذا المنطلق، كان من الضروري استكمال الإجراءات المتعلقة بنقل مقر الجمعية إلى عدن بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، إلى جانب استكمال الإجراءات القانونية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتم استكمال هذه الإجراءات في مايو 2025 بالتزامن مع إعادة ترتيب الوضع المؤسسي للجمعية وتشكيل هيئتها الإدارية وفقاً للإجراءات القانونية.

ومن أبرز ملامح المرحلة الجديدة تفعيل دور الجمعية على المستويين الداخلي والخارجي.

فعلى الصعيد الداخلي أصبحت الجمعية أكثر حضوراً في عدد من اللجان والمؤسسات ذات الصلة بالعمل المصرفي والنقدي وفي مقدمتها مؤسسة ضمان الودائع، ومعهد الدراسات المصرفية واللجنة الوطنية للاستيراد، إلى جانب عدد من اللجان المتخصصة الأخرى وقد أسهم ذلك في إعادة تفعيل دور الجمعية كمظلة تجمع البنوك



العاملة في اليمن، وقناة مؤسسية للتنسيق والحوار مع البنك المركزي وأصبح لدى البنوك إطار واضح يمكن من خلاله مناقشة قضاياها المشتركة وطرح ملاحظاتها ومقترحاتها بصورة أكثر تنظيماً.

وعلى المستوى الخارجي، شهدت الجمعية تحركاً باتجاه إعادة بناء علاقاتها مع المؤسسات المالية والبنوك المراسلة في الخارج.

وكان من أبرز المحطات في هذا المسار اللقاء الذي عقد مع وزارة الخزانة الأمريكية في الرياض في 28 يوليو 2025م، والذي كان مثمراً بالنسبة إلى البنوك اليمنية وأسهم في تحديد متطلبات إعادة بناء العلاقات مع البنوك المراسلة الأمريكية.

كما شهدت المرحلة لقاءات مع مؤسسات مصرفية عربية من أهمها اللقاء مع البنوك المصرية بالتنسيق مع البنكين المركزيين في اليمن ومصر وجمعية البنوك اليمنية والمصرية في يونيو 2026م، وهو ما يمثل أحد المؤشرات على اتساع نطاق تحرك الجمعية وعودتها إلى أداء دورها في تمثيل القطاع المصرفي اليمني خارجياً.



المنظمة العربية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والانداز للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007



وبالتالي فإن ما تحقق خلال هذه
الفترة لا يقتصر على نقل مقر الجمعية
وإنما يتمثل في إعادة تفعيل دورها
المؤسسي وتعزيز حضورها في القضايا
المصرفية المحلية والعربية والدولية
وفتح قنوات جديدة للتواصل مع
المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

إعادة تنظيم القطاع.. الأولوية الاستراتيجية

س(2) ما الأولويات الاستراتيجية
التي وضعتها الجمعية في هذه المرحلة،
وما أبرز الإنجازات التي أنجزت حتى
الآن لتحقيق تلك الأولويات؟

ج(2) الأولوية الاستراتيجية الأساسية التي عملنا عليها تمثلت
في إعادة تنظيم القطاع المصرفي بالتنسيق مع البنك المركزي
 وإعادة تفعيل أعمال البنوك وفقاً لقانون البنوك والأنظمة المنظمة
للعمل المصرفي.

هذه الأولوية جاءت نتيجة طبيعية لما شهده القطاع المالي
والمصرفي خلال السنوات العشر الماضية من اضطرابات وتحديات
أثرت على انتظام العمل المصرفي.

ولذلك أصبح من الضروري إعادة تنظيم القطاع لأن استمرار
العمل دون إطار واضح سيؤدي إلى حالة من التعتير
والتداخل في معالجة كثير من الملفات.

ومن هنا فإن إعادة التنظيم ليست هدفاً منفصلاً وإنما
هي الأساس لمعالجة قضايا أخرى وفي مقدمتها أسعار العملة
والتحويلات وتمويل والاستثمارات وكيفية تعامل البنوك مع
السوق.

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار تم في نهاية
النصف الأول من هذا العام 2026 العمل على إعادة تنظيم الشبكة
الموحدة وإنشائها بمساهمته جديدة شاركت البنوك فيها وتأسيس
مجلس إدارة جديدة للشبكة تحت إشراف البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي عدن وبصورة أكثر تنظيمًا وكفاءة مما كان عليه
الوضع سابقاً، وقد جاء هذا التوجه استناداً إلى تجارب عدد من
الدول العربية والإقليمية التي اتجهت إلى تطوير مثل هذه الكيانات
باعتبارها جزءاً من البنية التحتية للعمل المصرفي مستهدفين أحد
الأهداف الاستراتيجية الاستدامة والخدمات الرقمية وتحقيق
الشمول المالي في البنية المصرفية اليمنية ومواكبة التطورات
الإقليمية والدولية .

كما تم خلال الفترة نفسها تأسيس شركة المدفوعات والمقاصة
YPCC بمساهمة من البنوك بنسبة 55% مقابل 45% للبنك المركزي
اليمني وتم تشكيل مجلس إدارتها.
وقد تم ذلك بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
في إطار الجهود الرامية إلى تطوير البنية التحتية للخدمات المالية
والمصرفية.

وتكتسب هذه المشاريع أهمية خاصة لأنها تمثل جزءاً من عملية
إعادة بناء وتطوير البنية المؤسسية والتقنية للعمل المصرفي بعد فترة
طويلة شهد فيها القطاع تحديات كبيرة حالت دون تحقيق خطوات
مماثلة ونحن ننظر إلى هذه الإنجازات باعتبارها جزءاً من مسار أشمل
لإعادة تنظيم القطاع المصرفي وليس مجرد مشاريع منفردة.

فالهدف النهائي هو إيجاد قطاع مصرفي أكثر انتظاماً وقدرة
على القيام بدوره وتعزيز قدرة البنك المركزي على المضي في
الإصلاحات المطلوبة وفقاً للتوصيات والمعايير الصادرة عن
المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

س(3) أجريتم سلسلة من اللقاءات مع البنك المركزي اليمني
من الحوار الداخلي إلى استعادة العلاقات المصرفية الخارجية

والجهات الرسمية إلى جانب التواصل مع مؤسسات مصرفية
ومالية داخل اليمن وخارجها، كيف تقيمون نتائج هذا الحراك،
وما الذي تطمح الجمعية إلى تحقيقه من خلاله؟

ج(3) أعتقد أن هذا النشاط العملي بدأ يحقق نتائج ملموسة
سواء على مستوى العلاقة بين البنوك والبنك المركزي اليمني أو
على مستوى العلاقات المصرفية الخارجية.

فعلى المستوى الداخلي أسهم تفعيل الجمعية في إيجاد
عنوان مؤسسي واضح تتوجه إليه البنوك لطرح قضاياها ومناقشة
التحديات التي تواجهها والتنسيق بشأنها مع البنك المركزي.
وهذا أدى إلى تفعيل النقاش حول العديد من القضايا المصرفية
وأصبح الحوار أكثر تنظيماً من خلال الجمعية واللجان والمكونات
التي تشارك فيها.

كما أن مشاركة الجمعية في عدد من اللجان والمؤسسات التي
تسند البنك المركزي في العمل المالي والمصرفي أسهمت في تعزيز
التنسيق بين مختلف الأطراف وفي بلورة رؤى مشتركة حول
القضايا التي تخص القطاع المصرفي.

أما خارجياً فإننا نعمل على إعادة بناء علاقات البنوك اليمنية مع
البنوك المراسلة والمؤسسات المالية في الإقليم والعالم لأن استمرار
هذه العلاقات يمثل عاملاً مهماً في تعزيز قدرة البنوك اليمنية على
التعامل مع النظام المالي والمصرفي الدولي.

وكان اللقاء مع وزارة الخزانة الأمريكية إحدى المحطات المهمة
في هذا الاتجاه، حيث جرى بحث المتطلبات والإجراءات اللازمة
لإعادة بناء العلاقات مع البنوك المراسلة الأمريكية.
كما يأتي اللقاء مع البنوك المصرية في الإطار نفسه باعتباره
خطوة لفتح قنوات جديدة للتعاون المصرفي مع المؤسسات المالية
العربية.

وفي المرحلة المقبلة نتطلع إلى توسيع نشاط الجمعية وتعزيز
تنظيم ببيتها الداخلي وهيكلها المؤسسي إلى جانب تطوير علاقاتها
مع البنوك المراسلة في الإقليم والعالم وفتح مزيد من قنوات
التواصل والتعاون.

قطاع مصرفي تحت ضغط الحرب والانقسام

س(4) يمر القطاع المصرفي اليمني بمرحلة استثنائية مليئة
بالتحديات من وجهة نظركم ما أبرز هذه التحديات؟ وما الدور
الذي يمكن أن تؤديه الجمعية في دعم استقرار القطاع وتعزيز
قدرته على مواجهة المتغيرات؟

ج(4) بالتأكيد يمر القطاع المصرفي اليمني بمرحلة استثنائية
في ظل الظروف التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية إلى
جانب العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية.

فمنذ نحو خمسة عشر عاماً وما رافق مرحلة ما عُرف بالربيع
العربي من اضطرابات وصراعات واجه القطاع المصرفي تحديات
متراكمة انعكست بصورة مباشرة على الاقتصاد وعلى أداء
المؤسسات المالية والمصرفية كما لحق القطاع المصرفي أيضاً





التأثيرات والتبعات بسبب جائحة كورونا التي ضربت العالم بشكل عام.

وكان للصراع السياسي والعسكري في اليمن تأثير كبير على القطاع المصرفي سواء على مستوى استقرار النظام النقدي والمصرفي داخل البلاد أو على مستوى علاقات البنوك اليمنية مع البنوك المراسلة في الخارج.

كما واجهت السياسة النقدية صعوبات كبيرة في أداء وظائفها وهو ما ارتبط لاحقاً بانتقال المركز الرئيسي للبنك المركزي إلى العاصمة عدن، وما رافق ذلك من تحديات في إعادة بناء وتفعيل دوره المؤسسي.

كما تصاعدت تدريجياً التحديات التي واجهتها البنوك اليمنية في علاقاتها مع البنوك المراسلة، حيث بدأت الصعوبات بالتأثير على التحويلات الواردة ثم الصادرة وصولاً إلى صعوبات الحصول على التسهيلات الائتمانية وإجراء التحويلات المصرفية وانتهى الأمر في بعض الحالات إلى إغلاق حسابات البنوك اليمنية لدى البنوك المراسلة.

وانعكست هذه التطورات على قدرة البنوك على خدمة عملائها وتنفيذ العمليات المصرفية الخارجية ولا سيما تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية والاستيراد والتصدير.

كما واجه القطاع تحديات متعلقة بالعملة الأجنبية وتعزيز الاعتمادات في الخارج وتنفيذ الحوالات البنكية اللازمة لتمويل التجارة.

وقد أضعفت هذه الظروف الدور الذي كان يفترض أن تؤديه البنوك في الاقتصاد، كما أدت إلى تشطي عدد من المكونات والمؤسسات التي تدعم القطاع المصرفي ومن بينها جمعية البنوك اليمنية.

ولسنوات طويلة ظل جزء من مكونات العمل المصرفي يعمل خارج منظومة متكاملة الأمر الذي زاد من صعوبة التنسيق بين المراكز الرئيسية للبنوك وفروعها وبين البنوك والبنك المركزي، فضلاً عن تأثير ذلك على علاقات البنوك فيما بينها وعلاقاتها مع عملائها والبنوك المراسلة في الخارج.

ومن هنا يمكن فهم أهمية إعادة توحيد الإطار المؤسسي للقطاع المصرفي وهي العملية التي بدأت مع انتقال المركز الرئيسي للبنك المركزي إلى عدن ثم استكمال الإجراءات المتعلقة بنقل جمعية البنوك وإعادة تشكيل هيئتها الإدارية.

وخلال هذه المرحلة خطونا خطوات مهمة في تشكيل وتفعيل عدد من اللجان والمكونات المساندة للعمل المالي والمصرفي تحت إشراف البنك المركزي ومنها إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الاستيراد، معهد الدراسات المصرفية ومؤسسة ضمان الودائع، وتدشين نظام سجل المتعثرين الذي يهدف لتطوير البنية التحتية للمعلومات الائتمانية إلى جانب عدد من اللجان المتخصصة الأخرى. لكننا في الوقت نفسه لا نعتبر أن ما تحقق يعني أننا وضعنا اللبنة المتكاملة لبناء جمعية البنوك بالصورة التي نطمح إليها.

فما زالت أمامنا جهود كبيرة وهناك العديد من القضايا العالقة والتحديات التي تحتاج إلى المعالجة.

ونحن نحاول قدر الإمكان، تجاوز هذه التحديات لكن ذلك يتطلب تكاتف جميع الأطراف وفي مقدمتها البنوك الأعضاء من أجل إعادة بناء دور جمعية البنوك وتفعيله وترسيخ حضورها بما يتناسب مع أهدافها ومسؤولياتها.

جمعية البنوك... مظلة للتنسيق وبناء قطاع أكثر قوة

س(5) كيف تنظرون إلى دور جمعية البنوك اليمنية في

تعزيز التكامل والتنسيق بين البنوك الأعضاء بما يخدم المصالح المشتركة ويرتقي بالعمل المصرفي في اليمن؟

ج(5) دور جمعية البنوك شأنها شأن أي جمعية مهنية تجمع مؤسسات تعمل في قطاع واحد يتمثل بصورة أساسية في تعزيز التكامل والتنسيق بين أعضائها وتقريب وجهات النظر وتوحيد الجهود بما يخدم المصالح المشتركة ويرتقي بمستوى العمل المصرفي.

وهذا التكامل يبدأ من مدى تقارب البنوك وتكاتفها وقدرتها على العمل بصورة جماعية في القضايا التي تهم القطاع ككل.

ومن هذا المنطلق نعمل على إعادة تنظيم أعمال الجمعية إلى جانب إعادة النظر في نظامها الأساسي بما يتواءم مع المستجدات والتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها العالم.

وستواصل الجمعية أداء دورها في معالجة قضايا البنوك سواء في علاقتها مع البنك المركزي بصورة أساسية أو فيما يتعلق بما يخدم السوق المالي والمصرفي في اليمن وعلاقة البنوك بالقطاع المصرفي العالمي.

والهدف هو المساهمة في بناء قطاع مصرفي قوي قادر على تقديم خدمات مصرفية متطورة ومواكبة متطلبات الشمول المالي والانسجام مع السياسات والمعايير والأعراف المصرفية الدولية.

وهذا الأمر مهم خصوصاً في ظل الاهتمام المتزايد من المؤسسات الدولية بإعادة تقييم وتصنيف القطاعات المصرفية في مختلف دول العالم.

والقطاع المصرفي اليمني ليس بعيداً عن هذه التقييمات،



ولذلك ينبغي أن يعمل على إظهار قوته من خلال أدائه ومؤشراته وبياناته ومن خلال حضوره بصورة إيجابية في الساحة المصرفية الإقليمية والدولية.

أما المصالح المشتركة للبنوك فتتمثل أيضاً في تطوير الخدمات المصرفية والانتقال بها إلى مستويات أكثر حداثة.

وقد لمسنا خلال الفترة الأخيرة وبإشراف البنك المركزي خطوات مهمة في هذا الاتجاه من بينها تأسيس منظومات مصرفية مشتركة تخدم القطاع ككل.

ومن أبرز هذه الخطوات تأسيس الشبكة الموحدة وشركة المدفوعات والمقاصة بالشراكة مع البنوك العاملة في اليمن وتحت إشراف البنك المركزي اليمني - عدن.

ومن شأن هاتين المنظومتين أن تسهما في إعادة تنظيم وتطوير تقديم الخدمات المصرفية وإنهاء حالة الارتباك التي سادت هذا الجانب خلال السنوات الماضية.

ونحن نتطلع إلى أن تدفع هذه الخطوات القطاع المصرفي اليمني نحو تقديم خدمات أكثر كفاءة وتطوراً، بما يقترب من المستويات المعمول بها في دول الإقليم والأسواق المصرفية الدولية.

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.. ضرورة وليست ترفاً

س(6) يشهد العالم تحولاً متسارعاً في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.. كيف تستعد البنوك اليمنية لمواكبة هذه



البنك الأهلي اليمني
National Bank of Yemen
Trust & Experience

الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن
أعرق البنوك في الجزيرة العربية
(57) عاماً من العمل
المالي والمصرفي



الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يمنح
البنك الأهلي اليمني على مدى 5 سنوات
على التوالي جائزة التميز كأفضل بنك في
اليمن والأفقر في تطبيق الشمول المالي



المنظمة العربية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والاندماج للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007



التحولات؟ وما الدور الذي يمكن أن
تضطلع به الجمعية في دعم الابتكار
والتحول الرقمي؟

ج6) أكد دائماً بأن القطاع المصرفي
اليمني، رغم الصعوبات التي واجهها ظل
من القطاعات الحيوية التي حافظت
على وجودها واستمراريتها خلال الأزمة
اليمنية.

كما ظل يمثل همزة وصل مهمة مع
المجتمع المالي الدولي بحكم علاقات
البنوك اليمنية مع البنوك المراسلة في
مختلف أنحاء العالم.

ومن هذا المنطلق لا يوجد خيار
أمام القطاع المصرفي اليمني سوى مواكبة التطورات المتسارعة
في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، رغم الصعوبات التي
فرضها الوضع السياسي والاقتصادي.
وبكل ثقة أستطيع القول إن القطاع المصرفي اليمني يمتلك
من الإمكانيات والتقنيات ما يؤهله لتقديم خدمات مصرفية حديثة
ومتطورة.

وما كان ينقصه بدرجة أساسية هو التنظيم وتوحيد هذه
الإمكانيات والجهود تحت مظلة مؤسسية واحدة.
واليوم ومع الخطوات التأسيسية التي جرى إنجازها خلال
الفترة الماضية بدأنا نتحرك في الاتجاه الصحيح نحو جمع جهود
القطاع المصرفي وإعادة تفعيل دوره بما يمكنه من تقديم خدمات
أكثر تطوراً ومواكبة للتكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي.
ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن البنوك العاملة في اليمن لم
تتوقف خلال الفترة الماضية عن محاولة تطوير خدماتها بل بذلت
جهوداً في هذا المجال وإن كانت في كثير من الأحيان مبادرات
فردية لكل بنك على حدة.

أما المرحلة الحالية فتتميز بوجود توجه أكثر شمولاً يتم تحت
إشراف البنك المركزي وبمشاركة القطاع المصرفي ككل.
وهذا التحول من المبادرات الفردية إلى العمل المؤسسي
المشترك يمثل خطوة مهمة، لأنه يتيح توحيد الجهود والاستفادة
من الإمكانيات المتاحة لدى البنوك وتطوير البنية التحتية المشتركة
للخدمات المصرفية بما يساعد القطاع على مواكبة التطورات
العالمية في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والتحول
الرقمي.

الكفاءات المصرفية.. الاستثمار الذي لا غنى عنه

س7) ما أبرز المبادرات أو البرامج التي تعزز الجمعية
إطلاقها خلال المرحلة المقبلة سواء في مجال تطوير الكفاءات
المصرفية أو تعزيز الشمول المالي أو توسيع التعاون مع
المؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية؟

ج7) فيما يتعلق بالمبادرات والبرامج المستقبلية فإن تطوير
الكفاءات المصرفية والتدريب والتأهيل يمثل أحد المسارات المهمة
التي ينبغي أن تحظى باهتمام كبير خلال المرحلة المقبلة.
ومع عودة جمعية البنوك إلى ممارسة نشاطها وتفعيل دورها،
تزامن ذلك مع إعادة بناء وتفعيل معهد الدراسات المصرفية في عدن،
وهو ما يوفر إطاراً مؤسسياً مهماً لتطوير برامج التدريب والتأهيل،
إلى جانب ما تقوم به البنوك نفسها من جهود في هذا المجال.

وخلال الفترة الماضية ظلت البنوك العاملة في اليمن رغم
الظروف والتحديات حريصة على تطوير كوادرها من خلال برامج
تدريبية تنفذ بالتعاون مع مؤسسات تدريبية محلية وخارجية
وبمشاركة مؤسسات مصرفية عربية من خلال ورش العمل
والحلقات التدريبية والندوات والمؤتمرات والدورات المتخصصة.
كما توجد برامج تعاون مع مؤسسات وأكاديميات مصرفية

عربية في دول مثل مصر والأردن إلى جانب الاستفادة من برامج
اتحاد المصارف العربية وأكاديمية العلوم المصرفية وغيرها من
المؤسسات المتخصصة في التدريب والتأهيل.

وهذا الجانب أصبح أكثر أهمية في المرحلة الحالية؛ لأن العمل
المصرفي لم يعد يعتمد على الخبرة التقليدية فقط وإنما يتطلب
كوادر تمتلك مؤهلات متخصصة وقادرة على مواكبة التطورات
المتسارعة في المجالات المالية والمصرفية والتقنية.

كما أن التوسع في شبكة البنوك وشركات الصرافة والمؤسسات
المالية جعل الحاجة إلى الكوادر المؤهلة أكثر إلحاحاً.
وهذا التوسع يفرض اهتماماً أكبر بتطوير الموارد البشرية
وبناء القدرات ليس فقط لتلبية احتياجات البنوك الحالية وإنما
أيضاً لتمكين المؤسسات التي تدخل السوق من امتلاك كوادر قادرة
على العمل بكفاءة ومواكبة التطورات في المجال المالي والمصرفي
والنقدي.

ومن جانبنا نرى أن دور الجمعية يمكن أن يتمثل في تنسيق
هذه الجهود وتشجيع البنوك على الاستثمار في التدريب والتأهيل
وتوسيع الشراكات مع المؤسسات التدريبية المصرفية المحلية
والعربية والدولية بما يرفع مستوى الكفاءة المهنية للعاملين في
القطاع المصرفي اليمني.

مستقبل القطاع المصرفي..

استعادة الثقة وبناء القدرة على المنافسة

س8) في ختام هذا اللقاء، كيف تتصورون مستقبل القطاع
المصرفي اليمني خلال السنوات المقبلة؟ وما الرسالة التي
تودون توجيهها إلى البنوك الأعضاء والعاملين في القطاع
المصرفي وعملاء البنوك في اليمن؟

ج8) أنصوّر أن القطاع المصرفي اليمني قادر على قطع خطوات
متسارعة نحو استعادة مكانته إذا تمسكنا بإعادة البناء الحقيقي
للقطاع وفق أسس مؤسسية سليمة وبما يواكب التطورات التي
وصلت إليها المصارف والبنوك العربية والدولية.

وأرى أن الإرادة موجودة لدى العاملين في القطاع المصرفي
اليمني، كما أن لديهم رغبة حقيقية في تحقيق هدف واضح وهو
الانتقال من المنافسة على المستوى المحلي إلى حضور ومنافسة
على المستويين العربي والدولي وهذا طموح مشروع.

أما رسالتنا إلى البنوك الأعضاء والعاملين في القطاع المصرفي
فهي أن يكون الاهتمام بتطوير الكوادر واستقطاب الكفاءات
المؤهلة في مقدمة الأولويات.

فنحن بحاجة إلى تأهيل الكوادر الموجودة وفي الوقت نفسه
استقطاب كفاءات جديدة قادرة على تقديم عمل مصرفي متميز.

وإذا تزامن ذلك مع بناء مؤسسات مصرفية متطورة تواكب ما
وصلت إليه المؤسسات المصرفية في الدول الأخرى والاستفادة
من الخبرات الدولية في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة فإن





المنظمة العربية للتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والانجاز للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك

الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك

في اليمن عامي 2006 - 2007



ختامًا

وفي ختام لقائنا مع رئيس جمعية البنوك اليمنية نقول:
بعد سنوات من الصعوبات في العمل المالي والمصرفي والنقدي
يقف القطاع المصرفي في بلدنا أمام اختبار يتجاوز قدرته على
الاستمرار إلى قدرته على إعادة بناء الثقة واستعادة دوره الاقتصادي.
ويكشف الحوار مع رئيس جمعية البنوك اليمنية أن المرحلة
الجديدة تقوم على إعادة ترتيب البيت المصرفي من الداخل،
وتعزيز التنسيق بين البنوك والبنك المركزي اليمني المركز الرئيسي-
عدن وإعادة بناء العلاقات مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية
الإقليمية والدولية.

كما أن تأسيس الشبكة الموحدة وشركة المدفوعات والمقاصة
يمثل وفق رؤية الجمعية خطوة باتجاه بناء بنية تحتية مصرفية
أكثر تنظيماً بينما يفرض التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية
والذكاء الاصطناعي على البنوك اليمنية الانتقال من المبادرات
الفردية إلى العمل المؤسسي المشترك.

لكن التحدي الأكبر يظل في استعادة ثقة العميل فنجاح أي
عملية إصلاح مصرفي لا يقاس بعدد المؤسسات أو المنظومات
التي يتم تأسيسها فقط، وإنما بقدرة البنوك على تقديم خدمات
آمنة وفعالة، وبقدرة البنك المركزي على توفير بيئة نقدية وتنظيمية
مستقرة، وبمدى عودة المواطن وقطاع الأعمال إلى استخدام
القنوات المصرفية الرسمية.

وبينما يطمح القطاع إلى استعادة حضوره الإقليمي والدولي،
تبدو المرحلة المقبلة مرحلة اختبار حقيقي لما إذا كانت خطوات
إعادة البناء ستتحول إلى قطاع مصرفي أكثر قوة وتنظيماً
وتنافسية، وقادر على أداء دوره في اقتصاد يمني يتطلع إلى تجاوز
سنوات الأزمة والانقسام.

القطاع المصرفي اليمني



إحصائية بعدد البنوك العاملة في اليمن تحت إشراف البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن

حتى عام 2015م



17

بنكاً رسمياً

البنوك العاملة
والمرخصة
حتى عام 2015م

بعد العام 2015



15

بنكاً رسمياً

البنوك الناشئة
حديثاً بعد
العام 2015

الأرقام وفقاً لإحصائيات دائرة إشراف البنوك بالبنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن

القطاع المصرفي اليمني سيكون أمام فرصة
حقيقية لاستعادة مكانته.

والقطاع المصرفي اليمني كان رغم
محدودية عدد مؤسساته في السابق قطاعاً
له حضوره ودوره واليوم ومع اتساع قاعدة
البنوك العاملة في عدن والمناطق المحررة
يمكن أن يكون للقطاع المصرفي اليمني
شأن أكبر على الساحتين العربية والدولية
إذا توفرت له البيئة المناسبة واستطاع
تطوير أدائه ومؤسساته.

واليمن ليست بلداً تفتقر إلى الموارد أو
الثروات، كما أن الإنسان اليمني يتمتع بقدرات متميزة في مجال
التجارة.

وإذا عدنا إلى التاريخ نجد أن التجارة كانت جزءاً أصيلاً من
حركة اليمن ودوره الاقتصادي.
والتجارة تعني حركة الأموال وحركة الأموال تحتاج إلى بنوك
والبنوك تحتاج إلى أداء مصرفي متوازن يقوم على مؤسسات
قوية وأموال منظمة وإشراف مؤسسي سليم من الجهات الرسمية
المختصة.

كما أن البيئة الاقتصادية يمكن أن تكون مواتية لنمو القطاع
المصرفي خصوصاً إذا تم تجاوز التوترات السياسية والعسكرية
التي أثرت خلال السنوات الماضية على حركة رؤوس الأموال.
فقد أدى عدم الاستقرار إلى خروج جزء من رؤوس الأموال
إلى المحيط العربي والإقليمي وأسهمت تلك الأموال لاحقاً في نمو
اقتصادات أخرى وفرت بيئة أكثر استقراراً وأماناً واستمرارية.
أما بالنسبة إلى عملاء البنوك، فأعتقد أن عودة القطاع المصرفي
إلى قوته واستعادة البنوك لدورها يمكن أن تسهما في إعادة العملاء
إلى التعاملات البنكية والحفاظ على الكثير من المكتسبات التي
حققتها القطاع.

لكن ذلك يتطلب أيضاً من البنوك القيام بعملية إعادة بناء
حقيقية تكسب من خلالها ثقة العملاء وتشجعهم على العودة إلى
التعامل المصرفي.

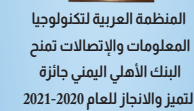
كما يتطلب وجود سياسة نقدية حكيمة يديرها البنك المركزي
تساعد على إعادة العملاء إلى التعاملات المصرفية الرسمية والحد
من التعاملات التي تنطوي على مخاطر كبيرة على العملاء وقطاع
الأعمال.

ومن هنا فإن إعادة بناء الثقة بين البنوك والعملاء تمثل عنصراً
أساسياً في المرحلة المقبلة.

وعلى البنوك أن تعمل على بناء مؤسساتها بصورة سليمة
وتطوير خدماتها في حين يتعين على البنك المركزي اليمني المركز
الرئيسي عدن، باعتباره الجهة الإشرافية المباشرة أن يؤدي دوره
بصورة أكثر فاعلية في تنظيم القطاع المالي النقدي والمصرفي.
ومتى ما تحسنت البيئة التنظيمية وتعززت الثقة فإن ذلك
سينعكس إيجاباً على علاقة البنوك اليمنية بالبنوك والمؤسسات
المالية الأجنبية وعلى قدرتها على توسيع علاقاتها وتطوير خدماتها.
وهذا بدوره سيزيد من جاذبية القطاع المصرفي ويشجع
العملاء الحاليين على العودة إلى البنوك ويفتح المجال أمام
استقطاب عملاء جدد.

وفي النهاية أرى أن مقومات بناء قطاع مصرفي يمني قوي
موجودة لكن تحقيق ذلك يتطلب تفعيل عملية إعادة البناء
واستعادة الثقة وتطوير الكفاءات وتحسين البيئة التنظيمية
وتعاون البنوك مع البنك المركزي.

وإذا اجتمعت هذه العناصر فإن القطاع المصرفي اليمني قادر على
استعادة دوره وتحقيق حضور أقوى على المستويين العربي والدولي.



بعد نجاح اكتاب بنك حضرموت..

البنك الأهلي اليمني يسهم في عملية اكتاب زيادة رأس مال بنك البسييري الدولي



سابق، في إدارة وتنفيذ عملية الاكتاب العام لزيادة رأس مال بنك حضرموت، والتي استكملت بنجاح وأسهمت في استكمال إجراءات تحويله إلى شركة مساهمة عامة، بما يعكس خبرة البنك وقدرته على إدارة وتنفيذ عمليات الاكتاب وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المرتبطة بها.

ويأتي إسهام البنك في هذه العملية ضمن دوره في تقديم خدمات الوساطة المالية والاكتاب، بما يسهم في تسهيل وصول المستثمرين والعلماء إلى الخدمات والفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع المالي والمصرفي.

وبهذه المناسبة، تتقدم الإدارة العليا للبنك الأهلي اليمني بخالص الشكر والتقدير إلى كافة موظفيه ومنتسبيه الذين أسهموا في إنجاح عملية الاكتاب، مثنياً ما بذلوه من جهود وتعاون في مختلف مراحل تنفيذها، كما تعرب عن تقديرها لكل الجهات والأطراف التي أسهمت في نجاح العملية، مؤكدة أن هذا النجاح يعكس روح العمل المؤسسي والتكامل والالتزام بتقديم خدمات مصرفية واستثمارية بكفاءة ومهنية.

عدن «الأهلي المصرفي» خاص:
في إطار دوره في تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية، أسهم البنك الأهلي اليمني في استقبال طلبات الاكتاب العام في أسهم زيادة رأس مال بنك البسييري الدولي، من خلال إدارته وفروعه، وذلك خلال فترة الاكتاب العام التي أعلن عنها بنك البسييري عبر موقعه الإلكتروني وبمختلف وسائل الاعلام.

وشملت عملية الاكتاب زيادة رأس مال بنك البسييري الدولي بمبلغ 6 مليارات و750 مليون ريال يمني، عبر طرح 675 ألف سهم للاكتاب العام، بقيمة اسمية بلغت 10 آلاف ريال يمني للسهم الواحد، إضافة إلى 300 ريال يمني مصاريف إصدار عن كل سهم.

وبدأت فترة الاكتاب في 2 أغسطس 2026م واستمرت حتى 16 أغسطس 2026م، أو حتى اكتمال الاكتاب العام في كامل الأسهم المطروحة، حيث أتاحت إدارة البنك الأهلي اليمني وفروعه للراغبين استكمال إجراءات الاكتاب وفقاً للآلية المعتمدة.

ويأتي ذلك امتداداً لنجاح البنك الأهلي اليمني، في وقت

البنك الأهلي اليمني يختتم برنامجاً تدريبياً لطلاب كلية الهندسة



وفي ختام البرنامج التدريبي، عبر الطلاب عن تقديرهم للمدرب م. احمد جميل طالب لتسخير وقته وجهده ومعارفه العلمية والمهنية في مجاله من خلال شرحا وافيا وتطبيقا لمساق الدورة وكذا شكرهم الجزيل للإدارة العليا التي إتاحة لهم فرصة التطبيق العملي للاستفادة التي حققتها لهم التجربة التدريبية، مؤكداً أنها أضافت إلى مسيرتهم الأكاديمية والمهنية، ومنحتهم فرصة مهمة للاطلاع على بيئة العمل والتعرف على متطلباتها بصورة عملية.

وبأتي تنفيذ هذا البرنامج التدريبية طول العام في إطار اهتمام البنك الأهلي اليمني بدعم وتأهيل الشباب، وحرصه على الإسهام في إعداد الكوادر الجامعية وربط التعليم الأكاديمي بالتطبيق العملي.

ويذكر أن البنك الأهلي اليمني استقبل خلال النصف الثالث لهذا العام 2026م أكثر من (150) طالباً وطالبة للتدريب والتطبيق العملي، من مختلف التخصصات الجامعية، شملت إدارة الأعمال، والاقتصاد، والعلوم المالية والمصرفية، والهندسة وغيرها، في إطار توجه البنك نحو دعم الطلاب وإكسابهم الخبرات العملية التي تساعد في الاستعداد لسوق العمل.

عدن «الأهلي المصرفي» خاص:
اختتم البنك الأهلي اليمني برنامجاً تدريبياً لعدد من طلاب كلية الهندسة، استمر على مدى أسبوعين، وتضمن البرنامج التدريبي Course «Computer Software Management»، بهدف تعزيز الجانب التطبيقي لدى الطلاب وربط معارفهم الأكاديمية بمتطلبات بيئة العمل المصرفية.

وقدّم البرنامج التدريبي المهندس أحمد جميل طالب مشرف مصرفي بوحدة إدارة الأجهزة والنظم بدائرة تكنولوجيا المعلومات، حيث تلقى أكثر من (200) طالب وطالبة من كلية الهندسة خلال فترة التدريب مجموعة من المعارف والمهارات العملية، إلى جانب التعرف عن قرب على طبيعة العمل والأنظمة والبرمجيات المستخدمة في بيئة العمل المصرفية، بما أسهم في توسيع مداركهم وتعزيز فهمهم للتطبيقات العملية المرتبطة بتخصصاتهم.

وشكل البرنامج التدريبي والتطبيقي فرصة للطلاب لاكتساب تجربة مهنية وعملية تعزز لما تلقوه خلال دراستهم الجامعية، ومنحتهم تصوّراً أوضح عن متطلبات سوق العمل، بما عزز جاهزيتهم للانتقال إلى الحياة المهنية بثقة وكفاءة.



البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الجيرة والتفكير

الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن

أعرق البنوك في الجزيرة العربية
(57) عاماً من العمل
المالي والمصرفي

57
عاماً
1969 - 2026

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يعنح
البنك الأهلي اليمني على مدى 5 سنوات
على التوالي جائزة التميز كأفضل بنك في
اليمن والأقوى في تطبيق الشمول المالي



المنظمة العربية للتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات تمنح
البنك الأهلي اليمني جائزة
التميز والاندماج للعام 2020-2021



«The Banker» منحت البنك
الأهلي اليمني جائزتين كأفضل بنك
في اليمن عامي: 2006 - 2007

41 عاماً من العطاء.. البنك الأهلي بسقطرى يتوسع



أحمد حزم السقطري



مستوى الجمهورية، ويسهل ذلك كافة العمليات التي تتم في نظام التحويلات عبر شبكة السويقت، كما يتم عبر فرعنا تقديم الخدمات لكبار العملاء ومنهم صندوق الاعمار السعودي وأيضا تسهيل إجراءات العملاء الخاصة بالتحويلات مع المراسلين في الخارج. وأضاف أن البنك مرتبط مباشرة بوكالات السياحة ورجال الأعمال، حيث يحتفظ الفرع بأكثر من 80 حساباً لوكالات السياحة، ومنحهم خطابات ضمان لوزارة السياحة لممارسة نشاطهم. كما نقدم لرجال الأعمال والمقاولين قروضاً تجارية وخطابات ضمان لتسهيل تنفيذ أعمالهم.

وعن أبرز التحديات، تطرق المستشار حزم إلى أن أكبر صعوبة تواجه البنك هي السيولة النقدية، التي تنعدم أحياناً، وصعوبة تغذية الفرع بها نظراً لعدم توفر وسائل نقل سوى الطيران. وهناك اعباء كبيرة يتحملها البنك لتغذية الفرع بالسيولة. وأعلن عن خطط مستقبلية تهدف إلى توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي، ومنها إضافة جهاز صراف آلي في مطار سقطرى الدولي، لتسهيل المعاملات على المسافرين والسياح الوافدين والمغادرين. ودعا في ختام تصريحه أبناء سقطرى إلى التعامل مع البنك الأهلي اليمني عبر الادخار والمعاملات المصرفية الأخرى، لما يتمتع به من سمعة كبيرة، باعتباره «عميد البنوك والمصارف» في المحافظة، إذ تأسس في 28 فبراير 1985، أي منذ 41 عاماً في خدمة أبناء الجزيرة.

حبيبوه «الأهلي المصرفي» نبيل غالب: يُعد فرع البنك الأهلي اليمني بأرخبيل سقطرى الركيزة الأساسية للعمل المصرفي في المحافظة، نظراً لتفويضه بأداء مهام البنك المركزي اليمني منذ تأسيس المحافظة عام 2013م، وبحكم أنه أول بنك افتتح في الجزيرة قبل 41 عاماً. وأوضح الأستاذ أحمد حزم السقطري، مستشار المدير العام للبنك فرع محافظة أرخبيل سقطرى، أن البنك يقدم خدمات مصرفية متنوعة لأبناء سقطرى، تشمل فتح الحسابات بكافة أنواعها، وصرف مرتبات موظفي الدوائر الحكومية والمؤسسات والمتقاعدين. كما يقدم القروض الشخصية لموظفي الدولة والمتقاعدين، وتسهيلات ائتمانية لرجال الأعمال والمؤسسات التجارية، إضافة إلى إصدار خطابات الضمان بكافة أنواعها. وبيّن أن الفرع يقوم بمهام البنك المركزي بالمحافظة بناءً على التفويض الصادر من البنك المركزي اليمني ووزارة المالية، لعدم وجود فرع للبنك المركزي فيها منذ تأسيس المحافظة عام 2013م. وأشار حزم إلى أن البنك يقوم بصرف كافة مرتبات الدوائر الحكومية والهيئات والمتقاعدين، بعد اتفاقيات أبرمها مع المرافق الحكومية عقب قرار وزير المالية بتحويل المرتبات إلى البنوك، حيث يتم إنزال الراتب مباشرة إلى حساب الموظف. وفيما يتعلق بالتحويلات، قال: «ربطنا الفرع بنظام بنكي موحد متصل بشكل مباشر مع الإدارة العامة وجميع الفروع على



البقاء لله

يتقدم

موظفي وموظفات البنك الأهلي اليمني

وهيئة تحرير مجلة الأهلي المصرفي بخالص العزاء والمواساة إلى

الأستاذ علي موسى علي

نائب المدير العام لشؤون الدوائر المساندة

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى عمه

صالح علي عبدربه

سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته

وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

عنهم/

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

والمدير العام

البقاء لله

يتقدم

موظفي وموظفات البنك الأهلي اليمني

وهيئة تحرير مجلة الأهلي المصرفي بخالص العزاء

والمواساة إلى

المحامية / وجود عبد العزيز عباس

دائرة الشؤون القانونية

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى والدها الفاضل

الكاتب والمخرج المسرحي عبدالعزيز عباس

الاخ / صابر محمد أحمد

رئيس قسم - مشروع الميكنة

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى (شقيقة نصر)

والتعزية موصولة للأخت / هنادي محمد شرف

رئيس قسم - مكتب نائب المدير العام لشؤون الدوائر المساندة

بوفاة خالها (نصر) رحمه الله

الأخت/ مها احمد زين باعباد - سكرتيرة دائرة الائتمان

والاخوة/ عبدالحكيم احمد زين باعباد

احمد احمد زين باعباد - فرع خرمكسر

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى (شقيقهم جمال)

الأخت/ منى فرحان حمود قايد

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى (والدها الفاضل)

الأخت/ سميحة سالم عبدالله

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى (والدتها الفاضلة)

سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته

وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

عنهم/

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

والمدير العام

ونواب المدير العام

دراسة بريطانية: الضغوط المالية

المستمرة قد تُسرّع شيخوخة الدماغ

لم تعد الضغوط المالية مجرد عبء يثقل كاهل الأفراد أو يؤثر في جودة حياتهم، بل تشير الأدلة العلمية إلى أنها قد تمتد لتتأصل صحة الدماغ نفسه في دراسة بريطانية حديثة أجراها باحثون في الجامعة البريطانية، كشفت عن ارتباط بين المعاناة المالية المزمنة وتراجع بعض القدرات المعرفية، إلى جانب مؤشرات على تسارع شيخوخة الدماغ لدى الأشخاص الذين عاشوا فترات طويلة من عدم الاستقرار المالي. وبينما يؤكد الباحثون أن النتائج لا تثبت علاقة سببية مباشرة، فإنها تفتح باباً مهماً لفهم الكلفة الخفية للآزمات الاقتصادية، والتي قد لا تقاس بالأرقام وحدها، بل أيضاً بما تتركه من أثر في العقل والذاكرة مع مرور الزمن.

فقد كشفت دراسة بريطانية حديثة أن المعاناة المستمرة من الضغوط المالية قد ترتبط بتسارع شيخوخة الدماغ وتراجع الأداء المعرفي في مراحل لاحقة من العمر، ما يسلب الضوء على الآثار الصحية بعيدة المدى للاستقرار الاقتصادي.

واعتمد الباحثون على بيانات 2,759 مشاركاً ضمن دراسة طويلة امتدت لعقود، حيث جرى تقييم أوضاعهم الاقتصادية وقدراتهم الإدراكية في مراحل مختلفة من حياتهم، قبل أن يخضع عدد منهم لفحوصات بالرنين المغناطيسي للدماغ في سن تتراوح بين 69 و71 عاماً.

وأظهرت النتائج أن الأشخاص الذين تعرضوا لصعوبات مالية متكررة أو طويلة الأمد حققوا نتائج أقل في اختبارات الذاكرة وسرعة معالجة المعلومات، كما كشفت صور الدماغ لديهم عن مؤشرات أكبر لظهور أنسجة المخ مقارنة بمن عاشوا أوضاعاً مالية أكثر استقراراً.

ويرى الباحثون أن التأثير لا يعود إلى انخفاض الدخل بحد ذاته، بل إلى الإجهاد النفسي المزمّن الناتج عن القلق المستمر بشأن الديون، والالتزامات المالية، وعدم اليقين الاقتصادي، وهو ما قد ينعكس على صحة الدماغ مع مرور السنوات.

وأكد فريق الدراسة أن النتائج تُظهر ارتباطاً إحصائياً قوياً بين الضغوط المالية وصحة الدماغ، لكنها لا تثبت أن الضغوط المالية هي السبب المباشر



لتنك التغيرات، داعين إلى مزيد من الأبحاث لفهم الآليات البيولوجية الكامنة وراء هذه العلاقة.

وتبرز هذه النتائج أهمية السياسات الداعمة للاستقرار المالي، ليس فقط لتحسين المستوى المعيشي، وإنما أيضاً للحفاظ على الصحة النفسية والإدراكية على المدى الطويل.

مبروك عقد القران

بكل الحب وأطيب الأمنيات نرف أجمل التهاني
للأخ/ سمير سالم عبدالله - فرع اروى
بمناسبة عقد قرانه وقرب الزفاف
تهانينا وألف مبروك

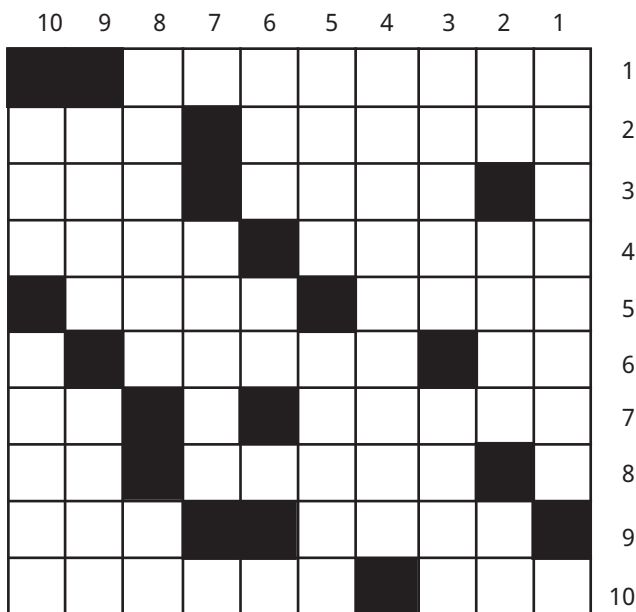
أهلا يزن

بكل الحب وأطيب الأمنيات نرف أجمل التهاني
للأخ / محمد عبدالعزيز إبراهيم
رئيس قسم الدعم الإداري
دائرة إدارة الفروع
بمناسبة ارتزاقه بمولوده البكر
الذي اسماه « يزن »
تهانينا وألف مبروك



الكلمات المنقطة

إعداد: أوسان عزالدين



أفقياً :

- 1- ممثلة أمريكية
- 2- مدينة قبرصيه، قبل يوم
- 3- ضد جديد، كثير الخير والإحسان
- 4- مدينة فرنسية، عاصمة توغو
- 5- بائع اللبن، جزيه اندونيسية
- 6- حرف نصب (م) يدعو
- 7- جمع طلسم، من الاطراف (م)
- 8- شهر ميلادي، حرف نصب
- 9- عملة عربية، دعم وعضد(م)
- 10- واضح، دولة عربية

حل العدد «73»



رأسياً :

- 1- من المحيطات
- 2- للمناداة، سؤ العاقبة، سقي
- 3- جزيه روسية (م) حوت الام
- 4- دولة آسيوية
- 5- مديه، كثرة اللحم والشحم في البدن (م)
- 6- مكتمل، أحد الوالدين (م)
- 7- لاعب كره مضرب اسباني (م)
- 8- مدينة إيطالية، محبه (م)
- 9- حمام (م) ، قريب
- 10- ضد علني، عين ماء في الجنة (م)

تنويه :

يعز علينا أن نشير إلى أننا مضطرون لإيراد هذه الملاحظة مجدداً نظراً لما عانيناه من عتب ولوم في هذا الموضوع والذي دفعنا إلى تكرار ما نشرناه في أعداد سابقه (بأننا في الأهلي المصرفي لن نقوم بنشر أية تعزية أو تهنئة بأية مناسبة كانت ما لم تردنا من الشخص المعني بذلك كتابياً بما يفيد برغبته في نشرها على أن ترسل إلى مقر هيئة التحرير شخصياً أو عبر الفاكس (256237) أو عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة ahli@masrafi@nbyemen.com

للتواصل معنا

يسر أسرة مجلة الأهلي المصرفي أن تعلن للقراء الكرام أنه يمكنهم مراسلتنا عبر عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة العنوان التالي:

ahli.masrafi@nbyemen.com

أو عبر أرقام التلفون : 02-257454 / الفاكس : 256237

على أن توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

Trust & Experience

الخبرة والثقة



مملوك للدولة

%100

